



يجب أن نعلم أن سقوط الأندلس لم يكن بسبب التخلف الحضاري وإنما كان بسبب التفكك السياسي الذي أتبعه صراع مسلح إلى أن وصل لحضيض السقوط.

يجب أن تصحح المفاهيم الفقهية لدى من أطلق القول بأنّ مذهب أهل السنة في انحراف الحكام هو الصبر بإطلاق حتى وصلت إلى مآذق يصعب عليها الخروج منه.

الدرس الأول المستفاد من نكبة المسلمين عبر التاريخ هو غياب دور الأمة ومصدر قرارها من أحزاب وعملاء ومستبددين. الترويج لمفهوم التغلب من أجل إنهاء حالة التشرذم كمن غسل ثوبه بالخمر فما زاد إلا أن هرب من شر إلى ما هو شرٌ منه، فلا بديل عن الشورى.

الفقهاء الذين يقولون بانعقاد الإمامة بالغلبة قالوا هذا من باب تزاحم المفاسد، وهو لا ينفي عن صاحبه الجرم والمعصية، ولكنهم وقعوا في نظرة أحادية: رأوا مفاسد الخروج على المتغلب ولم يروا مفاسد الاستبداد وإعطاء الشرعية لسارق صادر خيار الأمة!

بعض الجماعات الإسلامية تمارس تناقضًاً أصلع، فهي تمارس سياسة التغلب من جهة، وتدعى لنفسها أنها على منهج النبوة، أيُّ كذب وأيُّ افتراء!!

حتى تخرج على الحاكم الجائر عند الجامية الجهادية يجب أن ترى بعينك لا تسمع كفراً لا فسقاً، ويكون بواحاً وليس خافياً. إذا تجاوزنا مسألة الحاكمية والبراء والولاء عند الجامية والسلفية الجهادية فهما متتفقان في مسألة الخروج على الحاكم الجائر.

الجامبية والسلفية الجهادية يرون مبرر الخروج على الحاكم هو الكفر الأكبر البوح، وليس الجور والظلم سبباً كافياً للخروج عندهم.

أما فهمُ العلماء للخروج "أن تروا كفراً" لا يشترط أن يخرج من الحاكم فقط، "وكفراً" قالوا هو الكفر الأصغر وليس الكفر الأكبر المخرج عن الملة.

قالها أحد الغربيين: أفضل طريقة لإسقاط المشروع الإسلامي هو السماح بتجربة حكم إسلامية فاشلة! لا دولة بلا إمام، ولا إمامа بلا بيعة، ولا بيعة إلا عن شورى، ولا شورى إلا برضى و اختيار، ولا رضى و اختيار إلا بحرية، ولا حرية مع الاستبداد.

فُلِّنَ مفهوم الشورى بأن جعلت مندوبة غير واجبة في حكمها، ثم صارت معلمة غير ملزمة في نتائجها، ثم حصرت بأهل حلٍّ وعقد، ثم نسفت بالغلبة!

مرت الأمة في الخطاب السياسي المنزَل انتهى بالخلافة الراسدة، ثم الخطاب الإسلامي المؤَول انتهى بسقوط العثمانيين، ثم الخطاب السياسي المُبَدَّل.

للأصيل الحقُّ في عزل الوكيل متى شاء، إذ هو صاحبُ الحق، فعقد الإمامة كغيره من العقود التي يمكن فسخها. لو كان الخروج على أئمة الجور خارجية لكان الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير هم رؤوس الخوارج! فلا الخلط بين

الخروج السياسي والعقدي.

في النظام السياسي الإسلامي: الأمة هي مصدر السلطة، ممثلاً بنفسها ونقبائها، والوحى هو مصدر التشريعى الأصلي والتابعى.

النظام السياسي الإسلامي رباني متفرد، ليس نظاماً ديمقراطياً يكون التشريع فيه للأغلبية، وليس نظاماً ثيوقراطياً للسلطة فيه حق إلهي مُنزل.

كان حق الأمة يُصدر في مرحلة الخطاب السياسي المسؤول ويُسكِت العلماء خشية فتن السيف والأذى، ف يأتي من يقول هذا هو الإجماع السكوتى!!

سکوت العلماء عن الاستبداد السياسي في مرحلة الملك العضوض الخنها البعض حجة ونسب لهم الإجماع السكوتى، السکوت تحت القهر ليس بحجة!!!

لا دين بلا دولة، ولا دولة بلا إمامية، ولا إمامية بلا بيعة، ولا بيعة إلا عن شورى، ولا شورى إلا برضي واختيار، ولا رضي واختيار إلا بحرية.

قال ابن حزم في شأن الإمامة: لا خلاف بين أحدٍ من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها. وقد أجمع المسلمون على أن المال في بيت مال المسلمين حق للأمة، ليس للإمام أن يتصرف فيه إلا بحسب المصادر التي حددتها الشرع.

قال أبو المعالي: إذا جار الوالي وظهر ظلمه، فلأهل الحل والعقد التواطؤ على درنه، ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب. أصبح إقامة الإمام والمحافظة على وجوده غايةً بعد أن كان وسيلة، وصار حكم الإمام تعبيدياً محضاً، وقد وجد الغرب من يكفيه مؤونة تشويه الجهاد والشريعة والخلافة بمطية حمقاء من الغلاة بعدهما فشل بنسختها ومحوها من الذكرة. كان هم الاستعمار منصبًا على محو ثلاثة أشياء من ذاكرة المسلمين:

أـ الخلافة

بـ الشريعة

جـ الجهاد

فلما فشل بمحوها عمد إلى تشويعها في ذاكرة الأمة.

وكل أنواع الفساد تخرج من رحم الاستبداد السياسي {الذين طغوا في البلاد. فأكثروا فيها الفساد}

قال أبو يعلى الحنبلي: لأن الإمامة لا تنعقد للمعهود إليه بنفس العهد، وإنما تنعقد بعهد المسلمين) الأحكام السلطانية فجعل ذكر الشورى بين الصلاة والزكاة في سورة الشورى، وهما من أركان الإسلام، ليؤكد مكانتها في الدين، وأنها من فرائضه وأبرز خصائصه.

وكان علماء السلف يوارون في فتواهم بعدم انعقاد بيعة المكره فيقولون: (إن طلاق المكره لا يقع وللأمّة الحق في ممارسة الرقابة على جهاز الحكم إلى أعلى سلطة فيه، قال أبو بكر: (فإن أنا أحسنت فأعينوني وإن أنا أساءت فقوموني)

مبدأ (منا أمير ومنكم أمير) مبدأ المحاسبة السياسية مرفوض شرعاً .. مبدأ اعتبار الكفاءة (إن خير من استأجرت القوى الأئمين) واجب شرعاً.

ولا يمنع الإمام المعارضة السياسية طالما أنها لم تستعمل العنف، ولم يقاتل على الخارج حتى جردوا السيف ولم يمنعهم الفيء والمساجد!

الاستبداد والديمقراطية كلتاهما تحجبان الحقيقة عن البصيرة:

الأولى بحجاب أسود بالقوة الخشنة.

والثانية بحجاب أبيض بالقوة الناعمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: لو قُدِّرَ أَنَّ عمر وطائفةً معاً بِأَيْمَوْهُ وامتنع سائر الصحابة عن البيعة، لم يَصِرْ بذلك إماماً منهج السنّة، ولو قُدِّرَ أَنَّهُمْ لم ينفذوا عهـد أبي بكر ولم يبـايعوه، لم يَصِرْ إماماً سوـاء ذلك جائز أم غير جائز (والكلام عن عهـد عمر) استشار عبد الرحمن بن عوف حتى النساء المخدرات في تنصيب الإمام وعن رأيـهم في علي وعثمان .. البداية والنهاية. ومفهـوم أهل الـحلـ والعـقـدـ يـكـتـنـفـهـ الكـثـيرـ منـ الغـمـوضـ، ويـشـترـطـ فـيـهـ أـنـ يـقـدـرـواـ عـلـىـ الـحلـ فـيـحـلـ النـاسـ مـنـ وـرـائـهـ، وـيـعـقـدـواـ فـتـعـقـدـ النـاسـ مـنـ وـرـائـهـ.

فإن أردت: لا سياسة إلا ما وافق الشرع، أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح.. وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة "ابن عقيل".

فالأصل في السياسة هو الابتداع من الوسائل والضوابط الكفيلة في تحقيق مصالح العباد وضبطها وإن لم يُنـصـ عـلـيـ الشـرـعـ. هذا موضع مَزَلَّةـ أـقـدـامـ وـمـضـلـلـةـ أـفـهـامـ، وهو مـقـامـ ضـنـكـ فيـ مـعـتـرـكـ صـعـبـ، فـرـطـ فـيـهـ طـائـفـةـ وـجـعـلـواـ الشـرـيـعـةـ قـاـصـرـةـ لـتـقـوـمـ بـمـصـالـحـ الـعـبـادـ، وـأـفـرـطـ فـيـهـ طـائـفـةـ أـخـرـىـ فـسـوـغـتـ مـنـهـ مـاـ يـنـاقـضـ حـكـمـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ، وـكـلـاـ الطـائـفـتـيـنـ أـتـيـتـ مـنـ قـبـلـ تـقـصـيرـهـاـ فـيـ مـعـرـفـةـ مـاـ بـعـثـ اللـهـ بـهـ رـسـوـلـهـ، وـأـيـ حـكـمـ خـرـجـ مـنـ الـمـصـلـحـةـ إـلـىـ الـمـفـسـدـةـ، أـوـ مـنـ الـحـكـمـ إـلـىـ الـعـبـثـ، فـلـيـسـ مـنـ الشـرـيـعـةـ بـشـيءـ وـإـنـ أـدـخـلـ فـيـهـ بـسـوـءـ التـأـوـيلـ" ابن الـقيـمـ.

الضعف السياسي للحركات الإسلامية جاء بسبب أحذهم أحكام السياسة الشرعية بما استقرت عليه في عصر المكانة وبدون تدبر للسيرة النبوية!

وفـرـطـ قـوـمـ آخـرـونـ فـأـخـذـوـ الـفـقـهـ الـحـرـكيـ منـ السـيـرـةـ النـبـوـيـةـ بـحـرـفـيـتـهـ وـبـإـسـقـاطـ جـامـدـ دـوـنـ النـظـرـ إـلـىـ مـاـ اـسـتـقـرـتـ عـلـيـهـ الـأـحـكـامـ الشـرـعـيـةـ !!

لا يمكن للأحزاب حمل مشروع الأمة، واقع الحزبية متناقض تماماً مع غاية التمكين، وتكسير أصنامها أول خطوة للخروج من التيـهـ إـلـىـ الرـشـدـ.

السياسة الشرعية (سياسة الدنيا بالدين)، ولكن قبل ذلك يجب علينا (حراسة الدين بالدنيا)

قد يقول البعض: مَلَأْنَا من التنظير، نُرِيدُ عَمَلاً، وهـلـ وـقـعـ الإـجـهـاـضـ فـيـ أـعـمـالـنـاـ وـتـجـارـبـنـاـ إـلـاـ مـنـ خـلـالـ الـأـطـرـ النـظـرـيـةـ فـكـانـتـ جـهـودـاـ تـفـتـقـدـ لـلـبـصـيرـةـ !!

أصحاب عقدة الحزبية وصلوا إلى حالة من المرض النفسي، فهم على استعداد أن يكرروا مئات التجارب الفاشلة على أن يراجعوا مناهجهم الصنمية!

بلغني قائل منكم يقول والله لو قد مات عمر بايـعتـ فـلـانـاـ فـلـاـ يـغـتـرـنـ اـمـرـؤـ أـنـ يـقـولـ إنـماـ كـانـتـ بـيـعـةـ أـبـيـ بـكـرـ فـلـتـةـ وـقـىـ اللـهـ الـمـسـلـمـيـنـ شـرـهـاـ ...

معنى كلام عمر فلتـةـ (أـيـ فـجـأـةـ لـمـ يـرـجـعـ فـيـهـ إـلـىـ عـوـمـ الـمـسـلـمـيـنـ، وـإـنـمـاـ بـادـرـ إـلـيـهـ كـبـراءـ الصـحـابـةـ لـعـلـمـهـ بـأـحـقـيـةـ أـبـيـ بـكـرـ) أـبـيـ بـكـرـ فـلـتـةـ وـتـمـتـ عمرـ بـنـ الـخـطـابـ ...

قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بايـعـ رـجـلـاـ مـنـ غـيـرـ مشـورـةـ مـنـ الـمـسـلـمـيـنـ فـلـاـ يـتـابـعـ هـوـ وـلـاـ الـذـيـ تـابـعـهـ تـغـرـةـ أـنـ يـقـتـلـاـ. الـبـخـارـيـ

كانت السلطة السياسية والقضائية والتشريعية تجتمع في شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء من بعده من الخلوف فأعطوا لأنفسهم نفس الصلاحيـاتـ.

تغريدات الشيخ عباس شريفة (أبو تيم) تحت عنوان: (سياسة راشدة)

مشاركات نور سورية

المصادر: